من الصحافة الإيرانية

خاص

تهويل إعلامي وتراجع ميداني.. واشنطن تقبل بتعليق العقوبات النفطية خوفاً من الانهيار

اعتبرت صحيفة «جام جم» أن التصعيد اللفظي الأخير والتهديدات الهستيرية التي أطلقها الرئيس الأمريكي عقب عودته من الصين لا تعكس قوة، بل هي محاولة بائسة لإخفاء الفشل الاستراتيجي وإدارة أزمة الثقة التي تواجهها إدارته في الداخل الأميركي، مؤكدة أن واشنطن تمارس لعبة مزدوجة؛ فبينما تلوح بالحرب علناً، تواصل من خلف الكواليس تقديم التنازلات والتماس استمرار المفاوضات عبر الوسيط الباكستاني لمنع انهيار المسار السياسي بالكامل.

وأضافت الصحيفة، في مقال لها، الثلاثاء ١٩ أيار/مايو، أن تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية «إسماعيل بقائي» كشفت زيف الادعاءات الأمريكية، حيث أكد أن واشنطن لم توقف الحوار، بل قامت بنقل حزمة من المقترحات والنسخ المعدّلة عبر إسلام آباد، لافتة إلى أن الإدارة الأميركية أبدت مرونة واضحة وقبلت بتعليق عقوباتها النفطية الظالمة المفروضة على إيران طوال فترة المفاوضات، في تراجع صريح عن مواقفها المتغطرسة السابقة. وتابعت الصحيفة موجهة الأنظار إلى أن «تهديدات ترامب» التي أطلقها عبر القناة ١٢ للكيان الصهيوني ومنصة «تروث سوشيال» تعكس اعتماد واشنطن على الحرب النفسية كأداة وحيدة بعد عجزها الميداني، ونوهت بأن التجربة العسكرية أثبتت فشل الولايات المتحدة وحلفائها في فرض أي شروط استراتيجية على طهران، مما جعل استخدام «ظل الحرب» كوسيلة ابتزاز فاشلة لن تدفع إيران للتخلي عن خطوطها الحمراء. ولفتت الصحيفة إلى أن أميركا تخوض معركة الحفاظ على هيبتها الدولية المتآكلة أمام رقبائها وحلفائها الإقليميين، معتبرة أن اضطرار واشنطن للقبول بالشروط الإيرانية يبعث برسالة عالمية مفادها أن زمن الإملاءات الأميركية الأحادية قد انتهى، وهو ما يفسر تصريحات ترامب لموقع «أكسيوس» والتي أقرّ فيها برغبته في التوصل إلى اتفاق وانتظاره للردّ الإيراني.

وأوضحت الصحيفة أن طهران تدير هذه المعركة بحكمة وثبات بعيداً عن الانفعال الإعلامي، حيث فرضت شروطها السيادية ومنها إلزام واشنطن بإنهاء الحرب والعدوان الصهيوني على كافة الجبهات لاسيما في لبنان، مشددة في ختام مقالها على أن الاقتدار الميداني والدبلوماسي الإيراني أجبر العدو على الدخول في مفاوضات من موقع الضعف، وأن نظام الاستكبار لن يجني من تهديداته سوى مزيد من الانكسار والذل.

لماذا تعجز استراتيجية ترامب عن كسر الثبات الجيوسياسي لإيران؟

أكد الدبلوماسي الإيراني السابق «كوروش أحمدي» أن التوقعات بشأن إمكانية شن عدوان جديد من قبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ضد إيران تأتي في ظل سلوك غير مسؤول من ترامب الذي وصف المقترحات الإيرانية البنّاءة بأنها «غير مقبولة»، مشيراً إلى أن طهران تواصل إدارة المعركة بحنكة سياسية من خلال إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة عبر الوساطة الباكستانية وتبادل الرسائل غير المباشرة لإحباط مخططات العدو. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «شرق»، الثلاثاء ١٩ أيار/مايو، أن المقترحات الإيرانية في جولات التفاوض كشفت زيف الادعاءات الأميركية، لافتاً إلى أن طهران رحبت أيضاً بأي دور دبلوماسي مكمل من القوى الدولية الكبرى لاسيما الصين، التي تمتلك سجلاً ناجحاً في ترسيخ الاستقرار الإقليمي، وهو ما يضع واشنطن في مأزق سياسي أمام الرأي العام العالمي.

وتابع الكاتب مستعرضاً الخيارات المأزومة لترامب بعد فشل حربه الأولى التي استمرت ٤٠ يوماً، حيث عجزت استراتيجية «الصدمة والترهيب» واستهداف القيادات عن زعزعة أركان الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونوه بأن أي محاولة أميركية لتكرار العدوان أو التركيز على خيارات بديلة كالحصار البحري والضربات الموضعية المحدودة لن تحقق أهداف الاستكبار بل ستضاعف من خسائره الإستراتيجية.

ولفت أحمدي إلى أن بنك الأهداف العسكرية للأعداء قد نفد تماماً أمام تطور الدفاع الجوي الإيراني، معتبراً أن لجوء ترامب المحتمل لاستهداف البنى التحتية المدنية يعكس إفلاساً عسكرياً. وأوضح أن الردع الإيراني قادر على نقل المعركة إلى عمق أراضي الأعداء وحلفائهم في المنطقة الذين يرهنون مقدراتهم لحماية الغرب والكيان الصهيوني دون جدوى. وذكر الكاتب أن طبيعة المرحلة الحالية تتطلب تفويت الفرصة على محاولات تيار الأعداء لتحميل طهران مسؤولية انسداد المسار السياسي، مشدداً على أن الدبلوماسية الإيرانية تتحرك من موقع القوة والاقتدار لإلقاء الحجة على الطرف الأميركي ومنع استغلاله للأوضاع السياسية الداخلية في واشنطن.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن خوض إيران للمسار الدبلوماسي حتى نهايته يعد جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية «الجهاد السياسي» لإفشال المؤامرات، مؤكداً في ختام مقاله أن تلاحم الميدان والدبلوماسية هو الضمانة الأساسية لصون المكتسبات الوطنية وإجبار قوى الاستكبار على الإذعان لحقوق إيران المشروعة.

معادلة الردع في الأعماق.. كيف تحوّلت كابلات الإنترنت إلى كابوس يؤرّق ترامب؟

رأت صحيفة «كيهان» أن قواعد اللعبة في مضيق هرمز قد تغيرت بنيوياً ولم تعد مقتصرة على عبور ناقلات النفط، مؤكدة أن الشريان الحيوي للاقتصاد الرقمي العالمي الذي تديره شركات استكبارية مثل غوغل، وميتا، ومايكروسوفت، وشبكات المعاملات المالية الدولية «سويفت»، يقبع اليوم بالكامل تحت السيادة والمراقبة الأمنية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأضافت الصحيفة، في مقال لها، الثلاثاء ١٩ أيار/مايو، أن التهديدات الهوليوودية التي يطلقها الرئيس الأميركي وحصاره الاقتصادي المزعوم تصطدم ببنك أهداف إيراني محدث ومبتكر، مشيرة إلى أن يد طهران الطولى لم تعد تعتمد على الخيارات العسكرية التقليدية كالصواريخ البالستية والألغام البحرية فحسب، بل باتت تمسك بعصب إنترنت العالم المتمثل في كابلات الألياف الضوئية المدفونة في قاع المضيق، والتي تدعم أكثر من ٩٠٪ من الاتصالات الدولية لدول حاشية الخليج الفارسي.

وتابعت الصحيفة: موجهة الأنظار إلى اعترافات وسائل الإعلام الغربية مثل شبكة «سي إن إن» وأندلسة «ستيمسون» الأميركية، ولفتت إلى أن أي حماقة من ترامب أو الكيان الصهيوني في المنطقة لن ترفع أسعار النفط إلى قيام الساعة فحسب، بل ستؤدي فوراً إلى شلل تام في البنى التحتية للذكاء الاصطناعي، والاتصالات العسكرية، والتبادلات المالية للغرب، مما يفرض كلفة باهظة تحرم الأعداء من التفكير في أي عدوان.

ونوهت الصحيفة بالحقوق القانونية المطلقة لإيران وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وذكرت أن ضيق الممر يجعل قاع وجوف مضيق هرمز جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني الإيراني، مشددة على أن «حق العبور الترنزيتي» مكفول لحركة السفن والطائرات فقط، ولا يمنح غول التكنولوجيا الأميركي حق احتلال القاع، مما يعطي طهران الصلاحية الكاملة لفرض عوائد مالية وإجراءات تنظيمية صارمة.

وأوضحت أن وزارة الاتصالات ومجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) بصدد تفعيل نموذج محلي للحوكمة الرقمية، مؤكدة على ضرورة إلزام الشركات الأجنبية التي ساهمت سابقاً في بث الفتن والاضطرابات بالخضوع للقوانين الإيرانية ودفع الرسوم، وتوجيه تلك العوائد لصندوق تطوير الألياف الضوئية الوطني، ليكون الغرب وأدواته في المنطقة هم الممولين الأساسيين للبنية التحتية السيبرانية الإيرانية. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن زمن المرور المجاني وحرب الأعصاب الأميركية قد انتهيا بلا رجعة، وشددت على أن أي تجاوز أميركي سيواجه برد قاس في أعماق البحار، مما سيتسبب في فاجعة رقمية تنهي غطرسة نظام الاستكبار العالمي وتجبره على الإذعان لإرادة طهران.

تداعيات عسكرة الذكاء الاصطناعي وتنافس القوى الكبرى عليه

الوفاق/ أضعفت عسكرة الذكاء الاصطناعي حدود الأخلاق والمسؤولية في الحرب، وحوّلت النزاعات المعاصرة إلى ساحة تراجع فيها دور القرار البشري.

من الثورة التكنولوجية إلى تحوّل طبيعة الحرب

غيّرت التحولات التكنولوجية، خلال العقود الأخيرة، طبيعة الحرب بصورة جذرية. فإذا كانت القوة العسكرية في القرن العشرين تُعرّف بالأسلحة الثقيلة والقدرات الصناعية، فقد تحوّلت الخوارزميات والبيانات والمنظومات الذكية في القرن الحادي والعشرين إلى عناصر حاسمة.

تشير التحليلات المنشورة في معهد «سيبري» أن التنافس بين القوى الكبرى انتقل بصورة متزايدة إلى مجال الذكاء الاصطناعي العسكري. ولا يشمل هذا المسار تطوير الأسلحة ذاتية التشغيل فحسب، بل يشمل أيضاً دمج الذكاء الاصطناعي في جميع مستويات العمليات العسكرية، من تحديد الأهداف إلى اتخاذ القرارات التكتيكية. وتُظهر، في هذا السياق، تقارير مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية بشأن الحروب الأخيرة، ولا سيما في أوكرانيا، أن استخدام الخوارزميات في توجيه الطائرات المسيّرة وتحليل بيانات ميدان المعركة أصبح عنصراً أساسياً. وقد زاد هذا التحول سرعة العمليات ودقتها؛ لكنه في الوقت نفسه وسّع المسافة بين صاحب القرار وتداعيات قراره الإنسانية.

عسكرة الذكاء الاصطناعي؛ تهديد يتجاوز السلاح النووي

على خلاف الأسلحة النووية، التي حُدّ من استخدامها بسبب تداعياتها الكارثية، ينتشر الذكاء الاصطناعي العسكري بسرعة، ويواجه عوائق قانونية وأخلاقية أقل. فضلاً عن ذلك، تستطيع الأسلحة القائمة على الذكاء الاصطناعي أن تعمل من دون رقابة بشرية مباشرة، وتخلق هذه الخاصية مخاطر جديدة.

يرى بعض الخبراء أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتحول إلى سلاح أخطر حتى من الأسلحة النووية. ولا يكمن سبب ذلك في قدرتها التدميرية، بل في قابلية استخدامها على نطاق واسع، وانخفاض كلفتها، وخفض عتبة اللجوء إليها. وتشير تقارير جامعة «ستانفورد» إلى تحديات تنظيم هذه التكنولوجيا، وتُظهر أن الفجوة بين تطوير التكنولوجيا وصياغة القواعد القانونية تتسع بسرعة، وتُفاقم هذه الفجوة خطر الاستخدام المنفلت للذكاء الاصطناعي في الحرب.

من ميدان الاختبار إلى الكارثة الإنسانية

يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات العسكرية، حين يقترن ببيانات ناقصة أو بانحيازات خوارزمية، إلى تداعيات كارثية. وقد نُشرت تقارير عن استخدام منظومات قائمة على الذكاء الاصطناعي في التشخيص والاستهداف خلال العدوان الأميركي - الصهيوني على إيران، بما يؤكد أن اتخاذ القرار أحيل في بعض الحالات إلى الخوارزميات.

ويُعدّ الهجوم الذي أدى إلى استشهاد ١٦٨ تلميذة في مدرسة «شجرة طيبة» في مدينة ميناب (جنوب إيران)، واحدة من أكثر نماذج هذا المسار مرارة. وتُظهر هذه الفاجعة كيف يمكن أن يؤدي الاعتماد على المنظومات الذاتية، من دون رقابة بشرية كافية، إلى أخطاء قاتلة. وفي مثل هذه الظروف، يبرز السؤال الأساسي: على من تقع مسؤولية هذه الأخطاء؟ هل يمكن تحميل الخوارزمية المسؤولية، أم يجب إسناد هذه المسؤولية إلى مصمميها ومستخدميها؟ ويُعدّ هذا السؤال أحد التحديات الجوهرية للقانون الدولي في عصر الذكاء الاصطناعي.

يُعدّ الهجوم الذي أدى لاستشهاد ١٦٨ تلميذة في مدرسة «الشجرة الطيبة» في ميناب، واحدة من أكثر نماذج هذا المسار مرارة

تآكل الأخلاق في الحرب؛ من القرار الإنساني إلى القرار الآلي

يُعدّ التآكل التدريجي للأخلاق في الحرب أحد التداعيات العميقة لعسكرة الذكاء الاصطناعي. ففي الحروب التقليدية، كان اتخاذ القرار بشأن استخدام القوة، رغم الضغوط، يتم في النهاية على يد البشر. وكان هذا الأمر يضمن حداً أدنى من المسؤولية الأخلاقية.

غير أن دخول الذكاء الاصطناعي أخلّ بهذه العلاقة. إذ تعمل الخوارزميات بناءً على بيانات وأنماط محددة سلفاً، وتفتقر إلى الفهم الإنساني لمفاهيم مثل الألم والكرامة والتناسب. وتزيد هذه الخاصية خطر تحويل الحرب إلى عملية تقنية بحتة وخالية من الاعتبارات الإنسانية.

وقد يؤدي تطوير التقنيات الحديثة، من دون مراعاة حقوق الإنسان، إلى انتهاك واسع لهذه الحقوق. ويزداد هذا الخطر في المجال العسكري بدرجة أكبر بكثير، لأن القرارات المتخذة ترتبط مباشرة بحياة البشر.

في مثل هذا الفضاء، يصبح مفهوم المسؤولية غامضاً أيضاً. فعندما تنفذ منظومة ذاتية هجوماً ما، يتحول تحديد الجهة التي يجب أن تُحاسَب إلى تحدٍّ معقد. وقد يؤدي هذا الوضع إلى نوع من اللامسؤولية البنيوية، حيث لا يكون أي طرف مسؤولاً بالكامل.

تحوّلت حرب المستقبل، أكثر من أي وقت مضى، إلى ساحة تتشابك فيها التكنولوجيا والقوة العسكرية بصورة كاملة. ولم يغيّر الذكاء الاصطناعي، بوصفه إحدى أهم هذه التقنيات، أساليب القتال فحسب، بل وضع أيضاً مفاهيم أساسية مثل المسؤولية والأخلاق والمشروعية أمام تحديات جدية.

وتُظهر التجارب الأخيرة، ومنها جريمة مدرسة ميناب، أن الاستخدام المنفلت لهذه التقنيات يمكن أن يخلّف تداعيات إنسانية كارثية. وفي مثل هذه الظروف، تزداد الحاجة إلى صياغة قواعد قانونية وأخلاقية جديدة أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، تُظهر حقيقة النظام الدولي أن التنافس على التفوق التكنولوجي قد يطغى على هذه الاعتبارات. وبناءً على ذلك، ربما يتشكل مستقبل الحرب بالخوارزميات ومنطق القوة أكثر مما سيتحدد بالمبادئ الأخلاقية.

ثلاث أكاذيب لترامب.. ولياقته الذهنية

الوفاق
٦
علاء البحار

وجّهت وسائل إعلام أميركية عديدة اتهامات لدونالد ترامب بإطلاق أكاذيب في ما يتعلق بالملف الإيراني، لدرجة أن بعض هذه الوسائل أثارت تساؤلات عن صحة ترامب الذهنية والنفسية. فهل يتعمّد ترامب إطلاق الأكاذيب؟ أم أن هذا نوع من الخداع الاستراتيجي لأن الحرب خدعة؟

سنرصد ثلاثة ملفات أثير بشأنها جدل بأن الرئيس الأميركي تعمّد الكذب فيها لإظهار أن حربه على إيران كانت من منطلق صحيح ولا تأثيرات سلبية كبيرة لها في المنطقة والعالم.

الكذبة الأولى

تتعلق الكذبة الأولى بملف الطاقة، حيث تعمد ترامب التلاعب بتصريحاته في بعض الأحيان لخفض أسعار الطاقة عمداً.

واتهمت وسائل إعلام الرئيس الأميركي بالمشاركة في «عمليات خداع نفسي» عبر ضخ أخبار غير دقيقة حول كواليس المفاوضات بغرض التأثير المباشر في البورصات العالمية وأسعار الطاقة.

وأخيراً (في مارس ٢٠٢٦)، خرج رئيس البرلمان الإيراني «محمدباقر قاليباف» ليتهم واشنطن صراحة بنشر «أخبار زائفة» (Fake News) عبر وسائل إعلامها تزعم فيها وجود «مفاوضات سرّية ومثمرة للغاية في إسلام آباد» للتوصل إلى تسوية شاملة ووقف إطلاق النار. ومن هنا يتكشف أن ما يفعله ترامب «مناورة اقتصادية» لتهدئة أسواق النفط المضطربة بشكل مصطنع، ومحاولة دفع أسعار الخام للتحطم والتراجع بعد أن تجاوز برنت حاجز ١٠٠ دولار نتيجة إغلاق مضيق هرمز وضرب منشآت طاقة في دول الخليج الفارسي التي توفر نحو خمس نفط العالم وثلث الغاز.

وانعكست أزمة الطاقة العالمية على أميركا، حيث يعاني المواطنون من قفزات في أسعار الوقود والسلع الضرورية. وفي هذا الإطار، حاول ترامب تهدئة الرأي العام الأميركي والعالمي الغاضب من تداعيات الحرب، حيث قال في منتصف شهر إبريل/ نيسان الماضي إن «أسعار النفط ستعود إلى مستوياتها السابقة، وقد تتراجع دونها»، متوقعاً أن يشهد الاقتصاد تعافياً كاملاً بعد انتهاء الحرب في الشرق الأوسط.

الكذبة الثانية

أمّا الكذبة الثانية، فكانت حول فرط التفاؤل وتضخيم نتائج الضربات على إيران، حيث رُوّج إعلامياً أن قدرات إيران العسكرية وبنيتها التحتية النووية قد «مُحيت أو دُمّرت تماماً» لفرض واقع سياسي جديد.

وتبين لاحقاً أن هذه السردية كانت مبالغاً فيها؛ حيث أثبتت الأحداث على الأرض أن طهران احتفظت بقدرات ردع صاروخية مكثفة مكّنتها من شن هجمات مضادة استهدفت قواعد أميركية ومنشآت اقتصادية، كما تعرضت «إسرائيل» لدمار واسع في العديد من المدن، كذلك تلقت منشآت نفط لديها ضربات مؤثرة، وهذا ما يدحض فكرة تدمير قدرات إيران العسكرية.

بل إن إيران استطاعت أن تحول الحرب نحو مضيق هرمز، وأغلقته منذ بداية الحرب، ما أصاب قطاعي الطاقة والتجارة في المنطقة بالشلل، وأثر في الاقتصاد العالمي، فأصبح المضيق نقطة ضعف كبيرة لأميركا التي تواجه انتقادات عالمية وعربية بسبب تداعيات الحرب.

تمثلت الكذبة الثالثة في محاولة ترامب رسم صورة ذهنية له، أميركياً وعالمياً، بأنه «صانع السلام». وفي الحقيقة، لقد أصبح أكبر مشعل للحروب في العالم

الكذبة الثالثة

تمثلت الكذبة الثالثة في محاولة ترامب رسم صورة ذهنية له، أميركياً وعالمياً، بأنه «صانع السلام». وفي الحقيقة، لقد أصبح أكبر مشعل للحروب في العالم.

ودأبت منصات إعلامية أميركية مؤيدة للرئيس الأميركي على تصوير التحركات العسكرية على أنها خطى اضطرارية نحو «سلام شامل وثابت» في الشرق الأوسط، والترويج بأن الضغط العسكري الأقصى هو الطريق الوحيد لإنهاء التهديدات. في المقابل، يرى العالم كله كيف وقع ترامب الذي كان يطالب بمنحه جائزة نوبل للسلام، في فخ التناقض؛ حيث يلبس ترامب ثوب الساعي لإقرار السلام والاتفاقيات عبر رسائل ومهل دبلوماسية؛ وفي الوقت ذاته يقود حروباً طاحنة لا فائدة منها، مثل حربه على إيران، وتوسيع مدى الصراعات في المنطقة العربية، بالإضافة إلى فشله في وقف الحرب الروسية - الأوكرانية، بل وسعيه الدؤوب لتصعيد الحرب عبر مده لكييف بصفقات أسلحة كبيرة.

أعتقد أن كل هذه المتناقضات تكشف عن حالة اضطراب وتخبط كبيرة في سياسات ترامب التي تبدو متناقضة وتفتقر إلى أهداف واضحة قابلة للتطبيق.